الأمم
المتحدة

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/IDR.1(SUM)/POR
4 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

ملخص

تقرير الاستعراض المتعمق للبلاغ الوطني المقدم من البرتغال

(يرد النص الكامل للتقرير (بالإنكليزية فقط) في الوثيقة FCCC/IDR.1/POR)

فريق الاستعراض مؤلف من:

ليونيداس أوسوالدو غيراردين، الأرجنتين
ماريا أنغيليس كريستوبال لوبيز، اسبانيا
لوكاس أسونساو، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية
بشأن تغير المناخ، المنسق

هذا الملخص متاح أيضاً باللغة الإنكليزية في الشبكة العالمية للاتصالات (http://www.unfccc.de)

الملخص [1]

١- صدقت البرتغال على الاتفاقية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وقدمت أول بلاغ وطني لها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأجري الاستعراض المتعمق في الفترة من آب/أغسطس الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ واشتمل على زيارة للشبونة في الفترة من ٩ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وضم فريق الاستعراض خبراء من الأرجنتين واسبانيا.

٢- وقد أوفت البرتغال بالتزامها بإرسال تقرير بمقتضى الاتفاقية. كما تعهدت ببلوغ هدف الاتحاد الأوروبي وهو تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستوياتها في عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠، وإن كان هدف البرتغال القومي هو الحد من نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري الى ٤٠ في المائة خلال العقد. ولا يمكن الاضطلاع باستعراض سياسات البلد ذات الصلة بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ دون فهم العملية المعقدة لتكامل الاقتصاد البرتغالي في الاتحاد الأوروبي، والتزام الحكومة برفع مستويات المعيشة نحو المتوسط في الاتحاد الأوروبي. ومنذ أن انضمت البرتغال إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٦ تزايد تداخل اقتصادها في الاقتصاد الأوروبي في مجموعه. وتحددت سياساتها في مجالات الطاقة والنقل والصناعة الى حد متزايد بالاتجاهات الرئيسية في الاتحاد الأوروبي مع تناقص نطاق وضع السياسات المحلية المستقل.

٣- وأثناء الاستعراض أتيح قدر كبير من المعلومات الأساسية الإضافية عن الجرد والاسقاطات والسياسات والتدابير بطريقة شفافة وتعاونية. وأدت المواد الجديدة الى تحسين المعلومات المقدمة في البلاغ الوطني وتحديثها الى حد كبير. وكانت للمراجعات التي أجريت على اسقاطات ثاني أكسيد الكربون لعام ٢٠٠٠، وتقدير الطاقة الامتصاصية للبلاد وتقديم قوائم جرد جديدة لغازات الدفيئة، وأساساً لثاني أكسيد الكربون، عن الأعوام من ١٩٩١ الى ١٩٩٤ أهمية خاصة. وفيما يتعلق بامتصاصات ثاني أكسيد الكربون عدل تقدير الامتصاص السنوي للغابات البرتغالية كثيراً أثناء الاستعراض إثر اقتراح الفريق تطبيق منهجية قصور الأداء التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وهكذا قدرت تنحية الكربون السنوي بـ ٧١٨ ٢٩ جيغاجول وليس ٤٠٠ ٧٠ جيغاجول كما ورد في البلاغ الوطني.

٤- وعلى ضوء أداء البرتغال الاقتصادي في النصف الأول من التسعينات، ومع افتراض تحقق الزيادة المتوقعة في استخدام الغاز الطبيعي لانتاج الكهرباء كما هو مخطط، يقدر الآن أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في البرتغال ستزيد بنسبة ٣٤,٥ في المائة أثناء العقد، وتلك مراجعة كبيرة بالتخفيض عن نسبة ٤٠ في المائة التي كانت مقدرة في البلاغ الوطني. وحث الفريق المسؤولين الحكوميين بقوة على إعداد اسقاطات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المصادر الأخرى كذلك، ولانبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز.

٥- ولاحظ الفريق أنه لم تبذل جهود حتى الآن لتقدير الآثار المخففة الممكنة للسياسات والتدابير الجارية، رغم أن بعض التدابير المنفذة يمكن أن تعتبر من تدابير "اللاندامة". وأوصى فريق الاستعراض بقوة ببذل مثل هذه الجهود في البلاغ الثاني الذي يحل في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وخاصة في قطاعات الطاقة والنقل والصناعة.

٦- وقد مر نظام الطاقة في البرتغال بإعادة هيكلة كبرى لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، والدينامية المتزايدة في أسواق الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وأخذت الأهداف السياسية السابقة مثل تأمين الطاقة وتنويع عرض الطاقة تخلي مكانها لقوى عرض الطاقة والطلب عليها على نطاق الاتحاد الأوروبي، وتصبح أقل اعتماداً على الظروف الوطنية الخالصة. ومن المتوقع أن يواصل الطلب على الطاقة النمو بمعدل سنوي يتراوح بين ٤ و٥ في المائة، لكن الاستهلاك الوطني بالنسبة للفرد سيظل أقل من المتوسط في الاتحاد الأوروبي. وينتظر أن يلبي ادخال الغاز الطبيعي في اجمالي عرض الطاقة الأولية في أوائل عام ١٩٩٧ - مع بدء تشغيل خط أنابيب الغاز الجزائري عبر اسبانيا - جزءاً من هذا النمو في الطلب على الطاقة بالنسبة لعرض الكهرباء وللاستخدامات الصناعية وفي المساكن، وينتظر أن ينخفض اعتماد البلد على النفط المستورد من ٧٠ في المائة حالياً الى ٦٠ في المائة من احتياجاتها بحلول عام ٢٠١٠. وليس هناك توليد للطاقة النووية في البرتغال.

٧- وتجري في السنوات العشر الأخيرة عملية شق طرق لم يسبق لها مثيل. وقد نما قطاع النقل أسرع كثيراً من نمو اجمالي الناتج المحلي، في حين بقي عدد السكان ثابتاً. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه مع اقتراب أنماط الاستهلاك من أنماط الاتحاد الأوروبي. ولم يتم بعد الوصول إلى متوسط معدل ملكية العربات في الاتحاد الأوروبي. وقد أبلغ الفريق بأن اختناقات في هذا التوسع يمكن أن تحدث في المستقبل القريب لأن الهياكل الأساسية للمدن وللطرق على نطاق البلاد ليست متاحة دائماً. وينتظر أن تزيد الانبعاثات في قطاع النقل بنسبة ٤٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ و٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠، في حين يمكن أن تزيد في انتاج الكهرباء بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، حتى مع حساب ازدياد نصيب الغاز الطبيعي.

٨- وتشمل التدابير الهامة الأخرى التي يمكن أن تؤثر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع الطاقة الحوافز للمنتجين المستقلين (أي صغار منتجي الطاقة الكهرومائية وغيرها من المصادر القابلة للتجدد) لانتاج الكهرباء التي يجب أن تشتريها مؤسسة Electricidade de Portugal التي أعيدت هيكلتها مؤخراً. وقد وفرت البرامج في الماضي منح استثمار رأسمالي مباشر وقروضاً، وأساساً للصناعة، في حين وضع برنامج أحدث لتوفير الحوافز المالية لقطاعات الصناعة والنقل والبناء. وتطبق حوافز ضريبية لتركيب المعدات الجديدة اللازمة في استخدام مصادر الطاقة القابلة للتجدد للمستهلكين المنزليين. وتمثل اللوائح المتعلقة بإدارة الطاقة وعزل المباني ونظم تكييف المباني وتصنيف المعدات والمعايير جزءاً من سياسة كفاءة الطاقة التي تتبعها الحكومة، والأرجح أن تحد بدورها من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وأثناء الاستعراض ذكر الموظفون الحكوميون أن تطبيق تدابير إدارة جانب الطلب والتخطيط المتكامل للموارد تناقش الآن في ارتباط بسياسات الطاقة في المستقبل. وليست الآثار التخفيفية الممكنة وتوقيتات تنفيذ هذه التدابير محددة بعد.

٩- وقدمت البرتغال، باعتبارها مشاركة في مرفق البيئة العالمية تبرعاً في عام ١٩٩٤ للمرحلة الأولية للمرفق مقداره ٤,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة، أي نحو ٦,٥ مليون دولار أمريكي. وتعتبر البرتغال تعاونها الثنائي مع البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية مسألة لها الأولوية في الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفيما يتعلق بتغير المناخ فقد اتصلت وزارة الخارجية بالرأس الأخضر وغينيا بيساو لتشجيع مشاركتهما النشطة في مرفق البيئة العالمية، وأجريت اتصالات مماثلة مع أنغولا وموزامبيق. كما اتخذت

مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية قراراً بتكوين وكالة لتقييم الأثر البيئي. وستضم هذه الوكالة البرتغال والبرازيل وكل البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية واقليم ماكاو. وقد حددت بالفعل عدة مشاريع في مجالات جرد غازات الدفيئة ورصد تلوث الهواء، ورصد المناخ وتكييف التدابير ونشر المعلومات التقنية.

الحاشية

(١) وفقاً للمقرر ٢/م.١ لمؤتمر الأطراف تم إرسال النص الكامل لمشروع هذا التقرير الى الحكومة البرتغالية التي لم تبد أي تعليقات إضافية.

- - - - -